الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

(تقرير الربع الأول من عام 2023)

من 2023/1/1-2023/3/31

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية.....4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات).....4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني.....10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 14

رابعاً: التأجير التمويلي.....18

خامساً : نشاط التخصيم 20

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي.....22

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.....24

ثامناً:أخبار الهيئة.....38

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــان	يناير -مارس 2023	يناير -مارس 2022	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال+ تعديل قيمة اسمية+ وتخفيض رأس المال)	41,045.32	55,903.72	-31%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	9,514.90	2,890.70	229%
إجمالي قيمة الإصدارات	50,560.22	58,794.42	-14%

يتضح من البيانات إنخفاض قيمة إصدارات الأسهم في الربع الأول من عام 2023 بالمقارنة بالربع الأول من عام 2022؛ ويرجع ذلك إلى اصدار عدد من البنوك لاسهم زيادة رؤوس الأموال باجمالى مبلغ 9.08 مليار جنية، لتتوافق مع متطلبات معايير كفاية رأس المال الواردة في بازل 3 (BaselIII). بالإضافة الى قيام العديد من شركات القطاع العام بتوفيق أوضاعها بالرجوع للهيئة عند إصدار أسهم زيادات رؤوس الأموال؛ لتبلغ إجمالي الزيادات في رؤوس أموال هذه الشركات حوالي 3.6 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2022-حيث كانت الشركات لم تتقدم في حينه بإخطار الهيئة بزيادات رؤوس الأموال بالمخالفة للمادة (2) من قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 والمادة (7) من لائحة التنفيذية. وبتحييد قيمة الزيادة بسبب العوامل السابق ذكرها؛ بلغ الإنخفاض في قيم إصدارات الأسهم حوالي 10%. وعلى الجانب الآخر زاد إقبال الشركات على إصدار سندات التوريق لتوفير السيولة اللازمة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة؛ مما إدي إلى تضاعف قيم إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم.

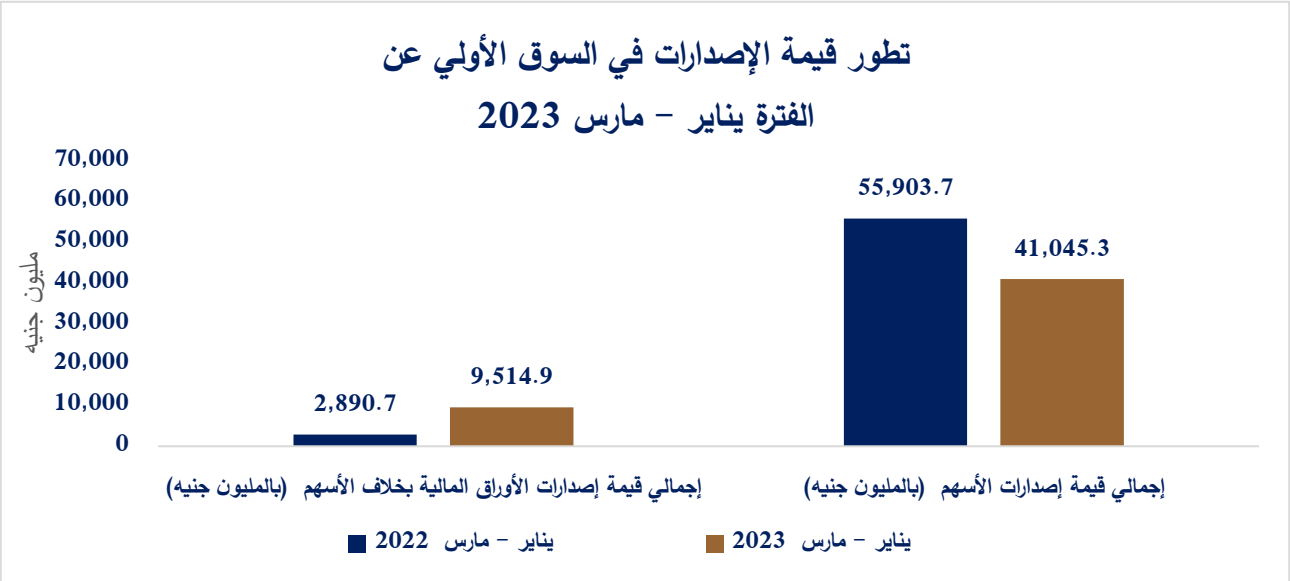

2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق مارس 2023	إغلاق مارس 2022	معدل التغير (%)
EGX30	14,598.53	11,949.18	22.17%
EWI EGX70	2,801.93	2,201.79	27.26%
EGX100 EWI	4,145.50	3,255.21	27.35%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول عن عامي 2022&2023)

EGX 30 (01/01/2022 – 31/03/2023)

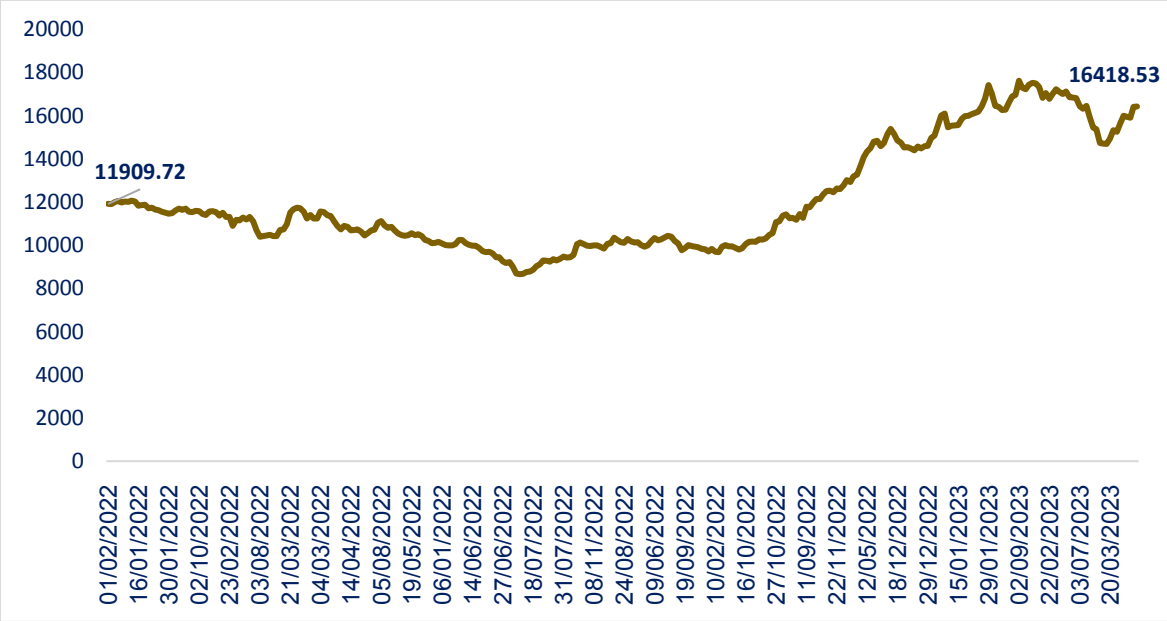

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (يناير –مارس 2023):

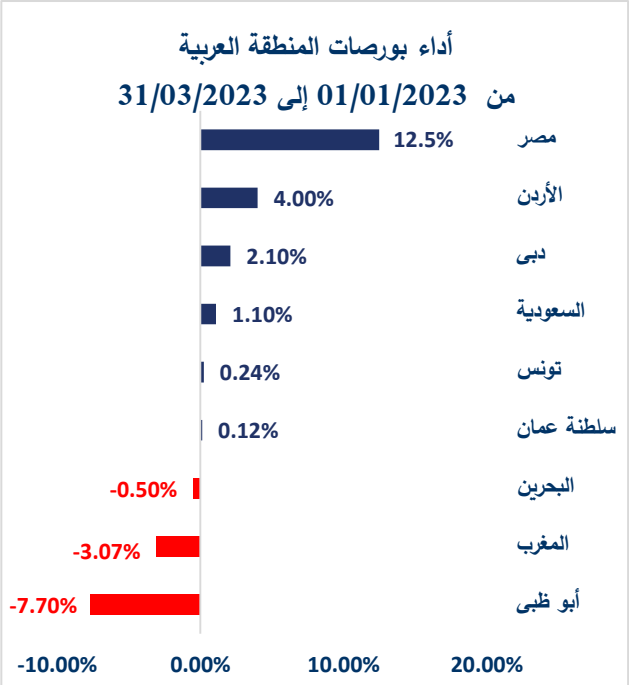

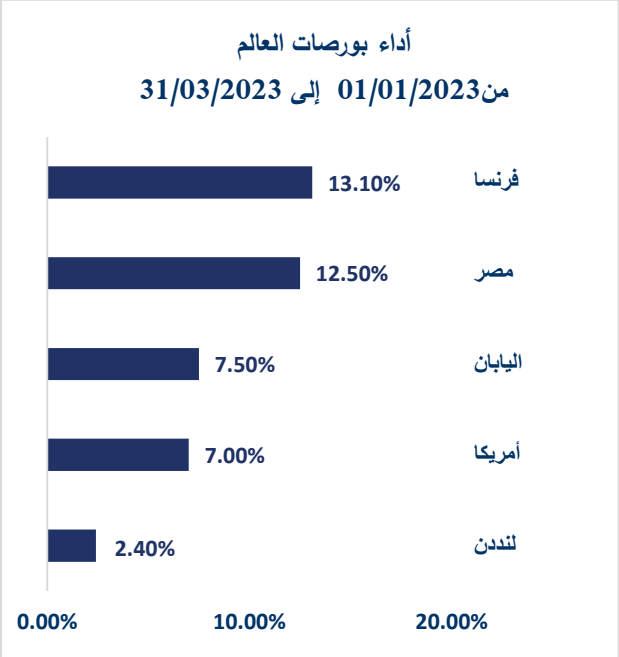

السوق	المؤشر
الأردن	Amman SE General (AMGNRLX)
السعودية	Tadawul All Shares (TASI)
أبو ظبي	ADX General (ADI)
دبي	DFM General (DFMGI)
تونس	TUNINDEX (TUNINDEX)
عمان	MSM 30 (MSI)
المغرب	Moroccan All Shares (MASI)
البحرين	Bahrain All Shares (BAX)
مصر	EGX 30
المملكة المتحدة	FTSE 100
فرنسا	CAC40
الولايات المتحدة	S&P 500
اليابان	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة يناير –مارس 2023:

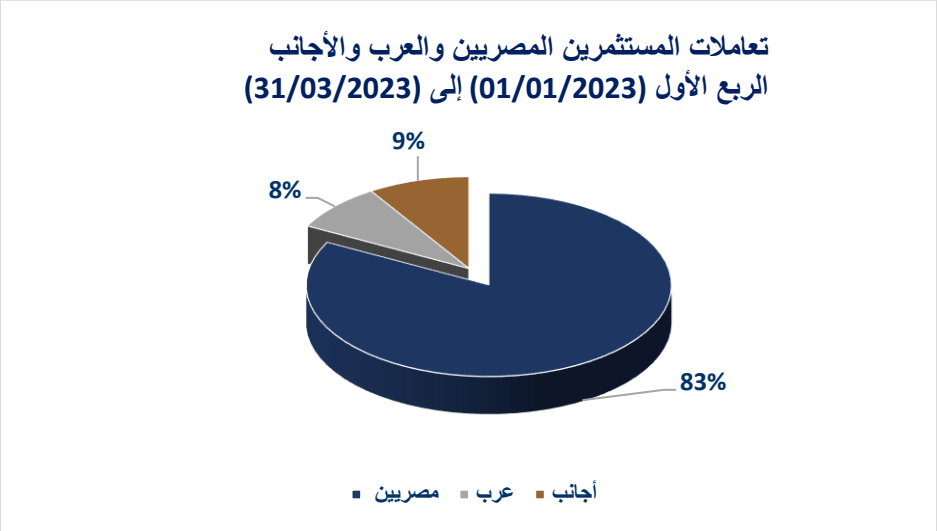

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 83% ثم الأجانب بنسبة 9% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 8%.

ب–إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات**

جدول (1–3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

البيـــــان	يناير –مارس 2023	يناير –مارس 2022	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم المقيدة (بالمليون جنيه)	140,667.9	80,145.0	75.52%
قيمة تداول السندات (بالمليون جنيه)	52,540.8	367,087.1	-85.69%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	193,208.72	447,232.10	-56.80%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	36,172.17	21,044.95	71.88%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2023 & 2022).

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين ارتفاع قيمة تداول الأسهم بنسبة 75.5% خلال الربع الأول من عام 2023 بالمقارنة بالربع الأول من عام 2022، وذلك قد يكون نتيجة لحزمة التعديلات التي أصدرتها هيئة الرقابة المالية على قيد وشطب الأوراق المالية، بالإضافة إلى موافقة الهيئة على توسع البورصة في إستخدام آلية التنفيذ العكسي–عبر بيع

ما تم شرائه وشراء ما تم بيعه، مع العمل على تحييد الأثر على سعر الإقفال بدون إلغاء العمليات التي كانت تؤثر على نظام التسويات في مصر، وذلك من أجل استقرار الأسواق وسلامة التعاملات للارتقاء بأداء سوق الأوراق المالية–مما أثمر عن إعادة اكتساب ثقة المستثمرين في البورصة المصرية، وارتفاع عدد المستثمرين المكودين إلى حوالي 127 ألف مستثمر جديد خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بنحو 28 ألف مستثمر جديد خلال الفترة المقارنة بالعام الماضي؛ ومن ثم زيادة قيمة تداول الأسهم.

ومن ناحية أخرى فقد انخفضت قيمة تداول السندات بنسبة 85.7% خلال الربع الأول من عام 2023 بالمقارنة بالربع الأول من العام السابق، ويعزى هذا الانخفاض إلى قلة الإصدارات من سندات الخزانة المصرية من قبل وزارة المالية، واتجاه الحكومة لاصدار أذون خزانة نظرًا لارتفاع سعر الفائدة، وعدم رغبة الحكومة في الارتباط بأسعار فائدة مرتفعة لآجال زمنية طويلة والمتمثلة في السندات؛ ومن ثم أثر الإنخفاض من المعروض من سندات الخزانة على قيم التداول.

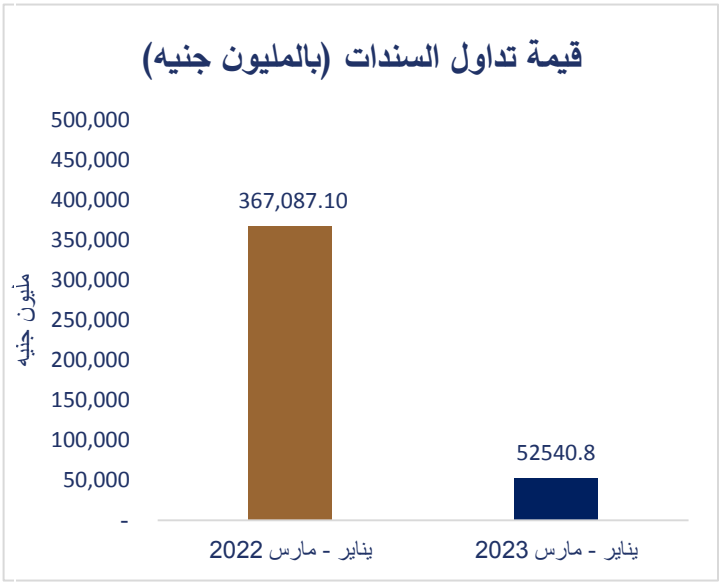

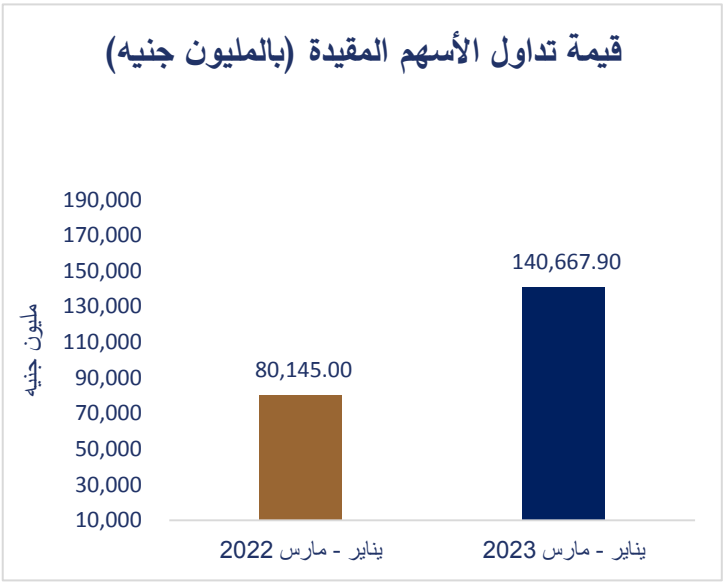

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الأول من عام 2023

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 1049.10 مليار جنيه في نهاية الربع الأول من عام 2023 وذلك بزيادة بلغت نحو 44.42%عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] بنهاية الفترة نحو 13.37% كما يلي:

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق مارس 2023	إغلاق مارس 2022	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	1,049.10	726.4	44.42%
رأس المال السوقي لـ EGX30	645.8	431.6	49.63%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.5	2.4	-37.50%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الأول من عامي 2023 & 2022).

د) أعداد المستثمرين الجدد

شهدت اعداد المستثمرين الجدد قفزات كبيرة حيث سجلت 176 ألف مستثمر خلال عام 2022، كما تشير كافة المؤشرات إلى تحقيق رقم غير مسبوق خلال عام 2023، حيث بلغ عدد المستثمرين الجدد حتى 30 مارس 2023 حوالي 127 ألف مستثمر جديد مقارنة بنحو 28 ألف مستثمر جديد خلال الفترة المقارنة بالعام الماضي.

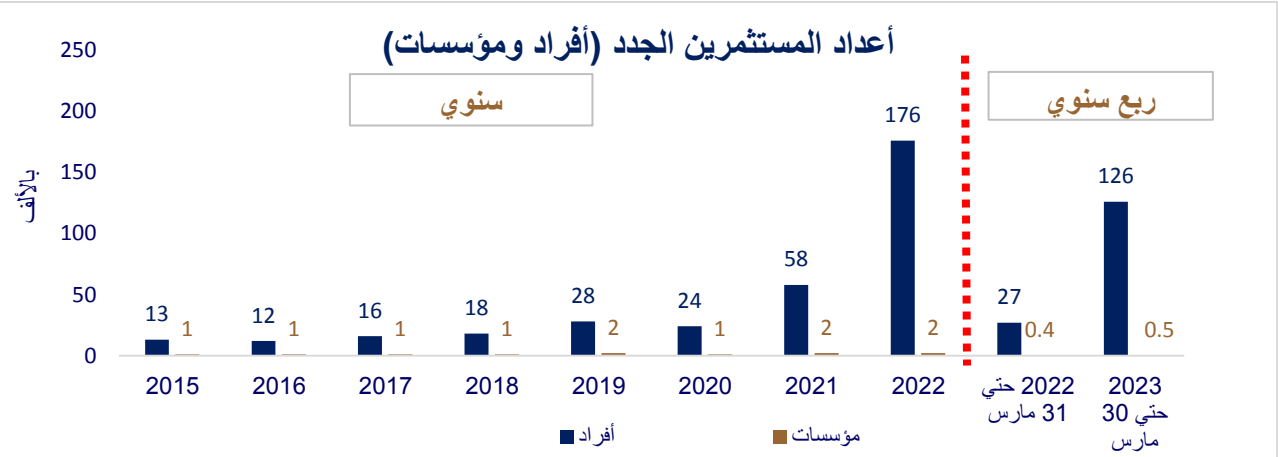

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 7842.5مليار جنيه لعام 2022/2021 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (يناير إلى مارس 2023):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2023	يناير-مارس 2022	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	8,733.2	5,469.8	59.7%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	9,482.7	7,795.0	21.7%
إجمالي	18,215.9	13,264.8	37.3%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,974.9	2,386.5	24.7%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	4,692.2	4,441.5	5.6%
إجمالي	7,667.1	6,828.0	12.3%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

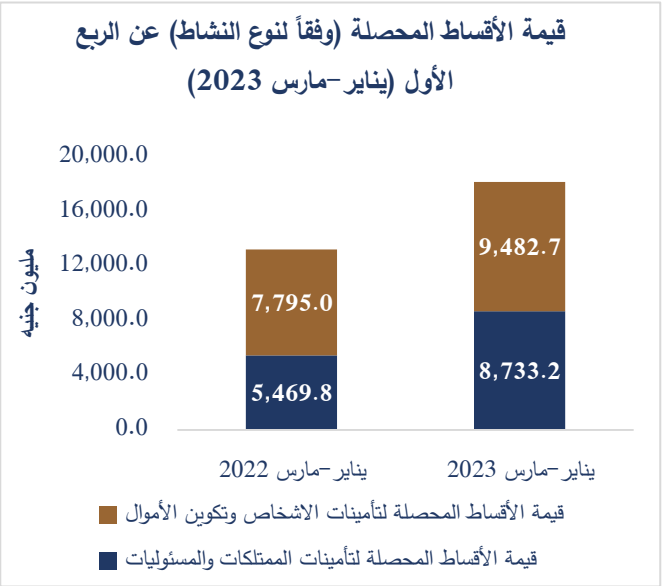

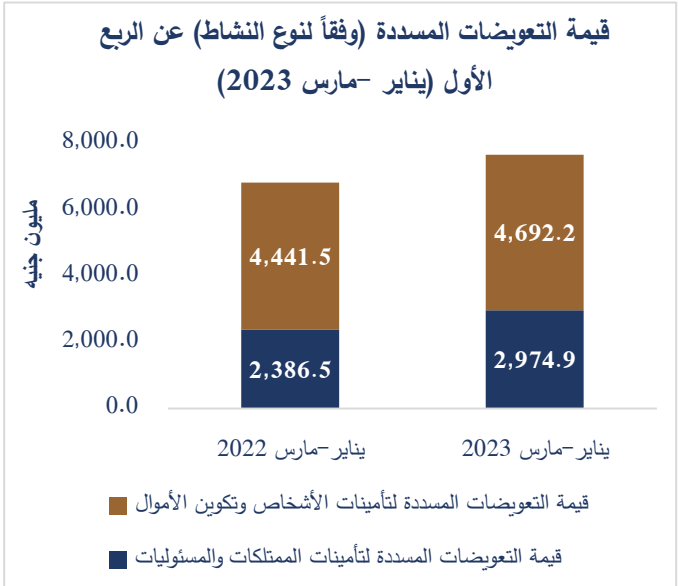

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (يناير إلى مارس 2023):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	يناير-مارس 2023	يناير-مارس 2022	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	16,422.8	11,385.7	44.2%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	1,793.1	1,879.1	-4.6%
إجمالي	18,215.9	13,264.8	37.3%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	7,033.7	6,168.4	14.0%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	633.5	659.6	-4.0%
إجمالي	7,667.2	6,828.0	12.3%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

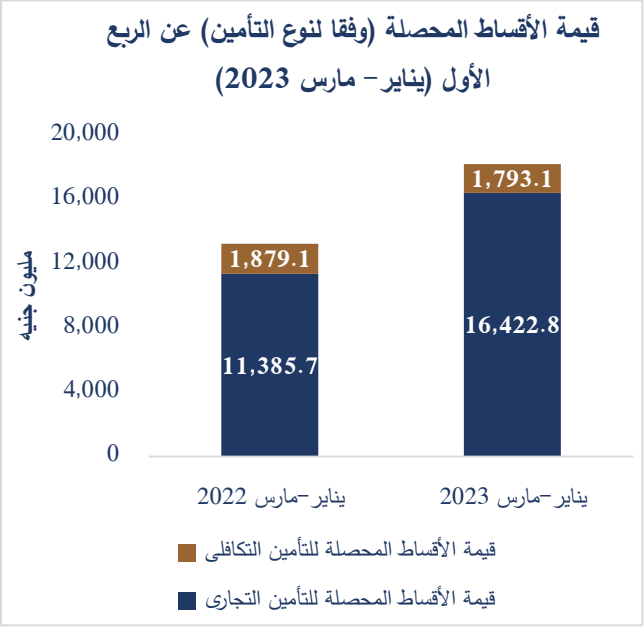

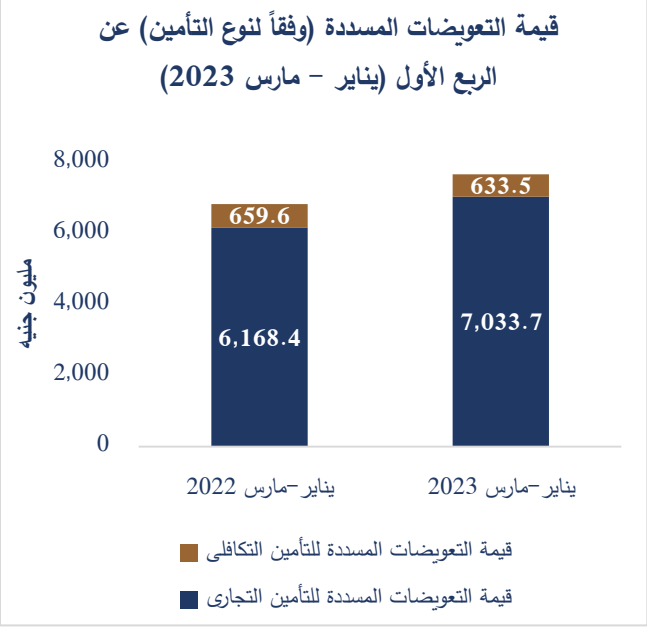

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى مارس 2023	حتى مارس 2022
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاونى	41	41
مجمعات التأمين	6	6
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى مارس 2023	حتى مارس 2022
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	96	95
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	14067	12823
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	31	20
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	314	329
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	10	9
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	379	376
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	52	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 5.5 مليار جنيه عن الربع الحالي (2023/1/1-2023/3/31) مقابل نحو 4.4 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 25%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الأول من عام 2023:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (يناير-مارس 2023)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	يناير-مارس 2023	يناير-مارس 2022		يناير-مارس 2023	يناير-مارس 2022	
الإجمالي	1319	2577	-48.82%	2212.2	3465.5	-36.17%

يتضح من الجدول انخفاض عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2023/1/01-2023/3/31) بنسبة تصل إلى 48.82% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2021، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد انخفضت بنحو 36.17% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق. ويرجع هذا الانخفاض في كلٍ من عدد المستثمرين وقيمة التمويل العقاري إلى ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار 800 نقطة أساس لتصل إلى 18.75% في مارس 2023 ارتفاعا من 9.75% في مارس 2022، وإدراكًا من الهيئة لهذة التأثير، أصدر مجلس إدارة الهيئة قرارًا بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، مما يسمح بزيادة قيمة قسط التمويل العقارى ليصبح 50% من إجمالى دخل المتقدم للحصول على التمويل العقارى بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة؛ ليخفف من حدة هذا الانخفاض.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (يناير-مارس 2023)

فئة المساحات م2	يناير-مارس 2023		يناير-مارس 2022		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	60	4.55%	61	2.37%	-1.64%
من 66-86 م2	318	24.11%	147	5.70%	116.33%
أكبر من 86 م2	941	71.34%	2369	91.93%	-60.28%
الإجمالي	1319	100.00%	2577	100.00%	-48.82%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 71.34% في الربع الأول من عام 2023، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 91.93%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (يناير-مارس 2023)

نوع الغرض	يناير-مارس 2023		يناير-مارس 2022		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	1252	94.92%	2533	98.29%	-50.57%
أخرى	67	5.08%	44	1.71%	52.27%
الإجمالي	1319	100.00%	2577	100.00%	-48.82%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (يناير-مارس 2023)

نوع العميل	يناير-مارس 2023		يناير-مارس 2022		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	592.1	26.77%	771.0	22.25%	-23.20%
عميل صندوق	13.1	0.59%	92.7	2.67%	-85.87%
محافظ مشتراه	1607.0	72.64%	2601.8	75.08%	-38.24%
الإجمالي	2212.2	100.00%	3465.5	100.00%	-36.17%

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3– 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

البيـــان	في نهاية مارس 2023	في نهاية مارس 2022	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	17	16	6.3%
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	3134.0	2831.6	10.7%

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 17 بنهاية الربع الأول لعام 2023، مقابل 16 شركة في نهاية الربع الأول عام 2022 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الأول من عام 2023 نحو (190) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (184) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2022 بمعدل ارتفاع بلغ 4.97% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية مارس عام 2023

البيـــان	في نهاية مارس 2023	في نهاية مارس 2022	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	190	184	3.26%

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	يناير-مارس 2023	يناير-مارس 2023	معدل التغير %
عدد العقود	507	994	-48.99%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	28,087.2	21,769.9	29.02%

شهدت الفترة من يناير-مارس عام 2023 ارتفاعًا في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2022، حيث تزايدت خلال الفترة لتصل إلى نحو 28.1 مليار جنيه مقارنةً بـ 21.8 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 29.02%، بينما انخفض عدد العقود إلى 507 عقدًا مقارنة بـ 994 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 48.99%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

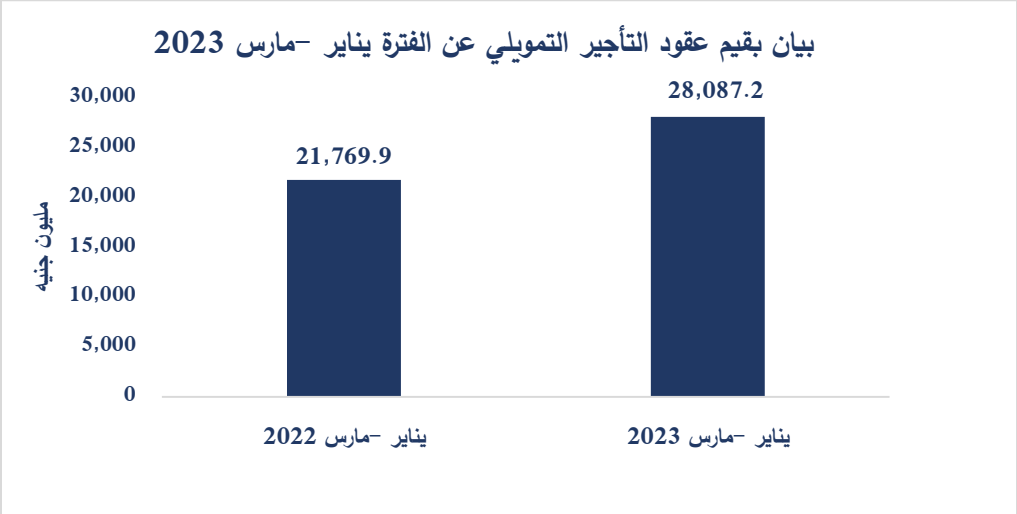

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4-2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	يناير-مارس 2023		يناير-مارس 2022	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	25,609.5	91.18%	16,889.5	77.58%
2	سيارات نقل	829.1	2.95%	993.4	4.56%
3	آلات ومعدات	662.3	2.36%	781.6	3.59%
4	معدات ثقيلة	329.3	1.17%	748.9	3.44%
5	سيارات ملاكي	300.9	1.07%	410.2	1.88%
6	خطوط إنتاج	89.3	0.32%	589.1	2.71%
7	أجهزة مكتبية	3.2	0.01%	249.2	1.14%
8	بواخر	0.0	0.00%	580.7	2.67%
9	أخرى	263.6	0.94%	527.3	2.42%
	الإجمالي	28,087.2	100.00%	21,769.9	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (يناير-مارس 2023) شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 25.6 مليار جنيه وبنسبة 91.18% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائمًا إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 77.58% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 2.95% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 0.8 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط الآلات والمعدات بقيمة عقود بلغت نحو 0.7 مليار جنيه وبنسبة 2.36% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 15.5 مليار جنيه في نهاية مارس 2023 بالمقارنة بنحو 11.5 مليار جنيه في نهاية مارس 2022، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 35.1%.

جدول (5-1) حجم الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية مارس 2023	في نهاية مارس 2022	معدل التغير %
حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	15509.1	11477	%35.1
الشركات المحيلة (العملاء)	545	461	%18.2

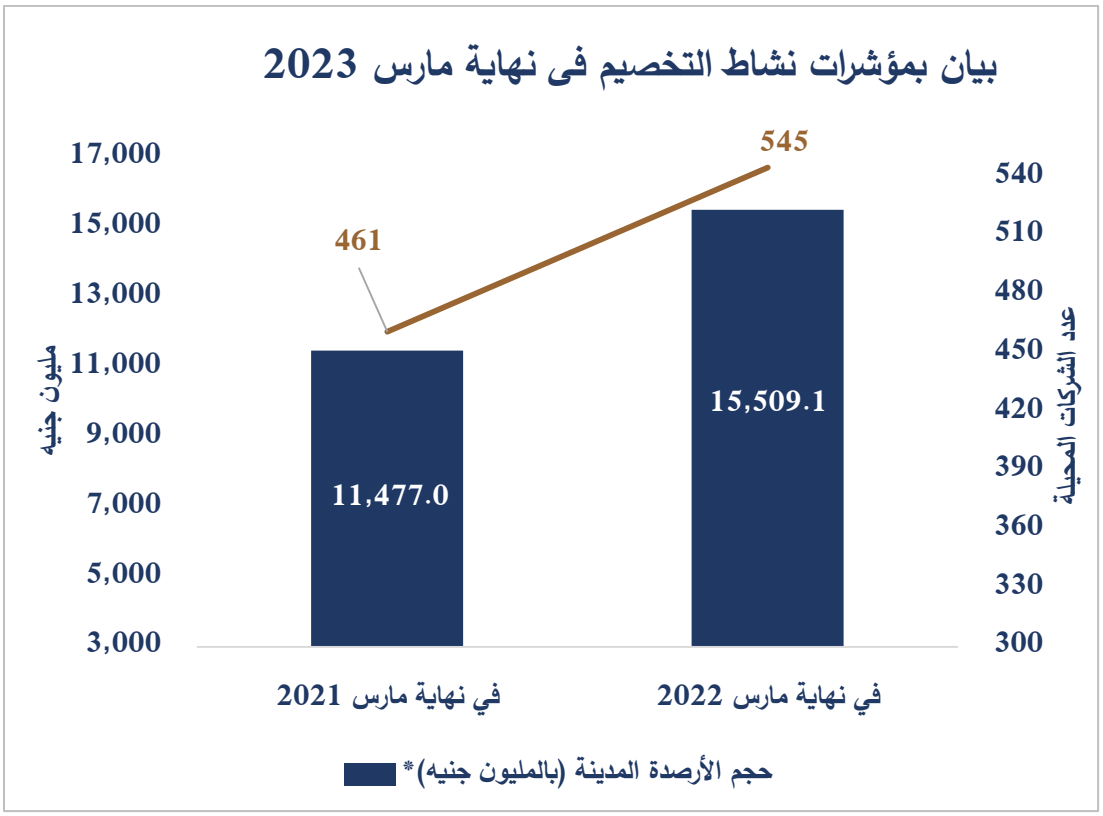

حجم الأوراق المخصمة

جدول (5-2) حجم الأوراق المخصمة

البيان	يناير - مارس 2023	يناير - مارس 2022	معدل التغير %
إجمالي حجم الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	10769.79	6732.2	%60
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	6550.8	4181.6	%56.7
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	4219	2550.6	%65.4

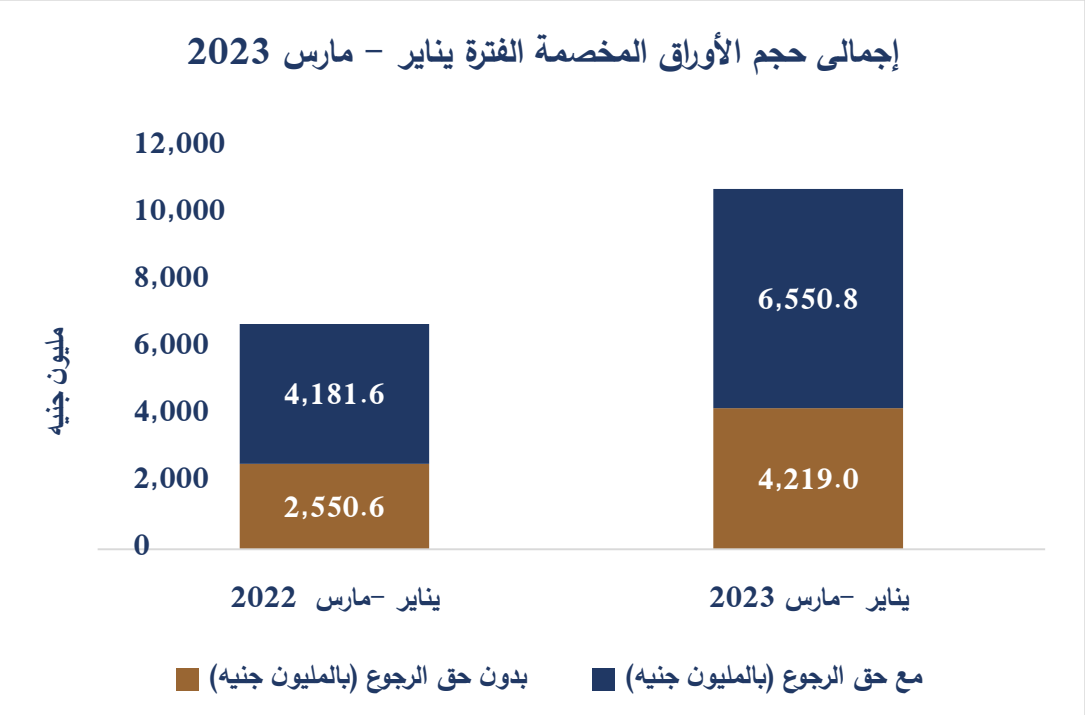

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية مارس 2023	في نهاية مارس 2022
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	33	30

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	يناير-مارس 2023	يناير-مارس 2022	معدل التغير %
عدد العملاء (بالألف)	853.9	693.1	23.2%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	10,155.4	6,845.8	48.3%

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي حوالي 854 ألف عميل خلال الربع الأول (يناير-مارس) 2023 وذلك مقارنة بما يزيد عن 693 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق محققًا معدل نمو بلغ 23.2%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 10.2 مليار جنيه خلال الربع الأول من عام 2023 مقارنة بـ 6.8 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 48.3%.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلع والخدمات	يناير-مارس 2023	
		إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %
1	الأجهزة الكهربائية والالكترونيات	3,575.4	35.21%
2	شراء سيارات ومركبات	3,206.9	31.58%
3	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	609.8	6.00%
4	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	491.8	4.84%
5	الأثاث وتجهيزات المنازل	424.4	4.18%
6	المواد الغذائية	340.4	3.35%
7	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة	294.5	2.90%
8	حلول الطاقة المتجددة للمنازل	141.1	1.39%
9	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	140.4	1.38%
10	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل لتجارية المختلفة	120.8	1.19%
11	خدمات واشتراكات النوادي الرياضية	120.1	1.18%
12	أخرى	689.9	6.79%
	الإجمالي	10,155.4	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (يناير-مارس) 2023 شهدت استحواذ الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 3.6 مليار جنيه وبنسبة 35.21% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب شراء السيارات والمركبات باستحواذه على 31.58% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت 3.2 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث التشطيبات والتجهيزات المنزلية بقيمة تمويل بلغت نحو 0.6 مليار جنيه وبنسبة 6.00% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الأول من عام 2023 مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2022

أولًا: تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

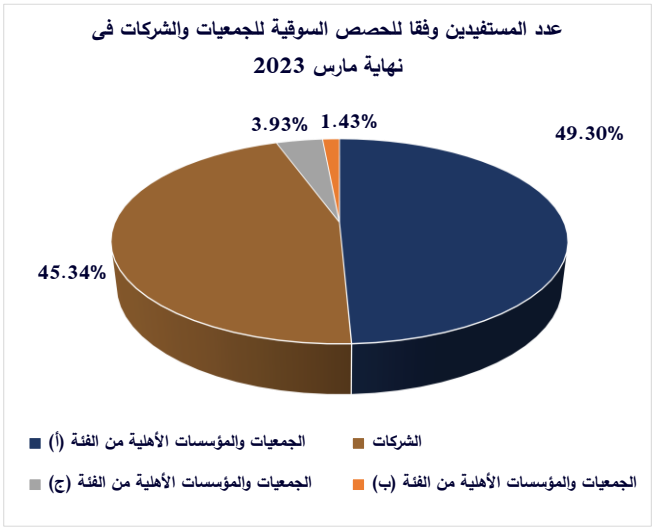

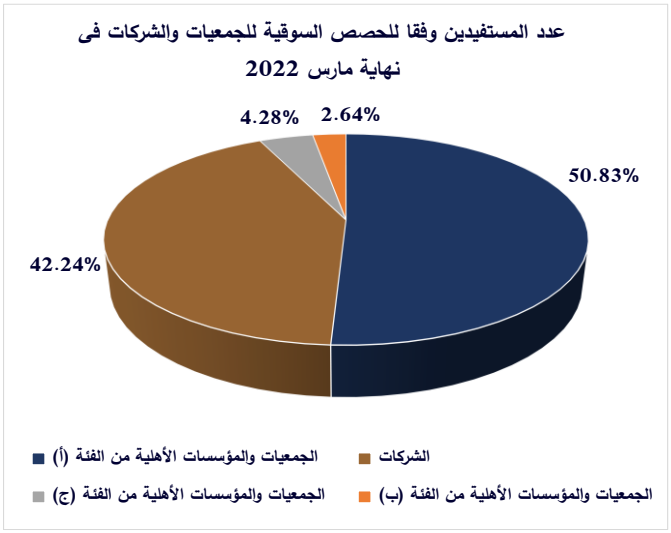

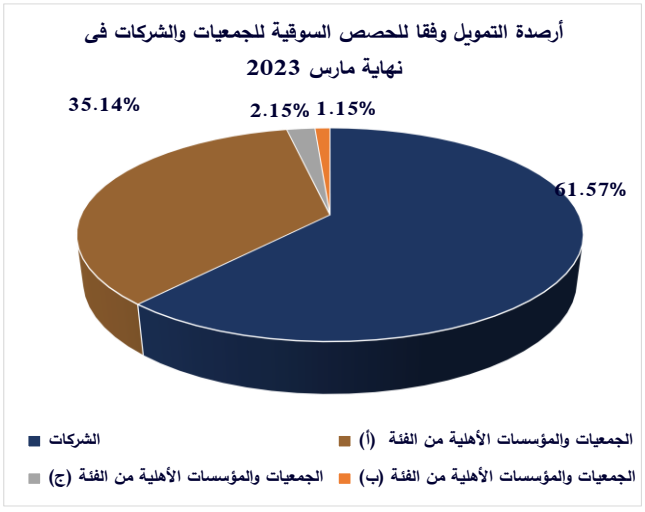

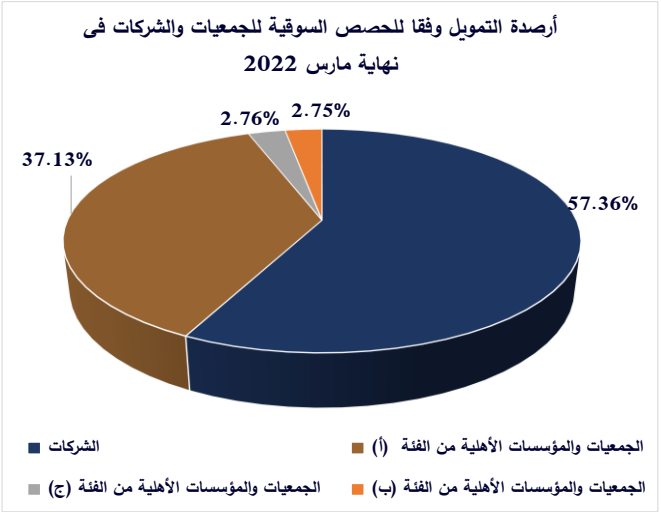

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول من عام 2023 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 35.85% حيث بلغت نحو 41 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 30.18 مليار جنيه.
كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 8.6% حيث بلغ العدد حوالي 3.9 مليون مستفيد في نهاية الربع الأول عام 2023، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.6 مليون مستفيد.
وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 25.25 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.8 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الأول من عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 17.32 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.5 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 61.57%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 45.34%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 14.4 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.9 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 11.21 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.8 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 37.13%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 49.3%

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول من عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 469.68 مليون جنيه لعدد مستفيدين

بلغ نحو 56.33 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 829.81 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 95.88 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.15%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.43%

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 881.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 154.7 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2022، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 833.16 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 155.3 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 2.15%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي):

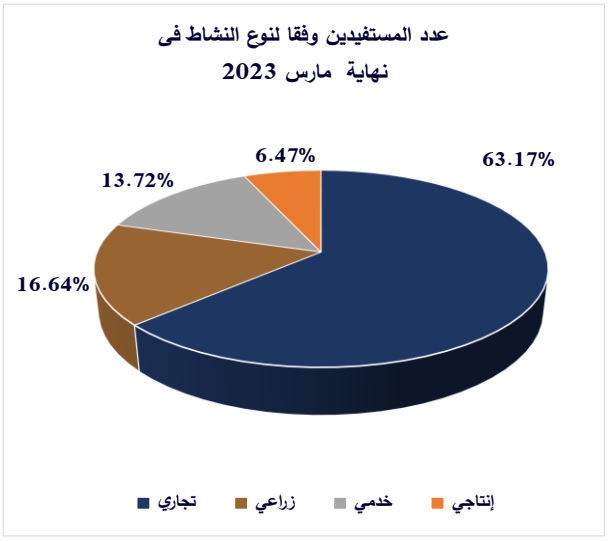

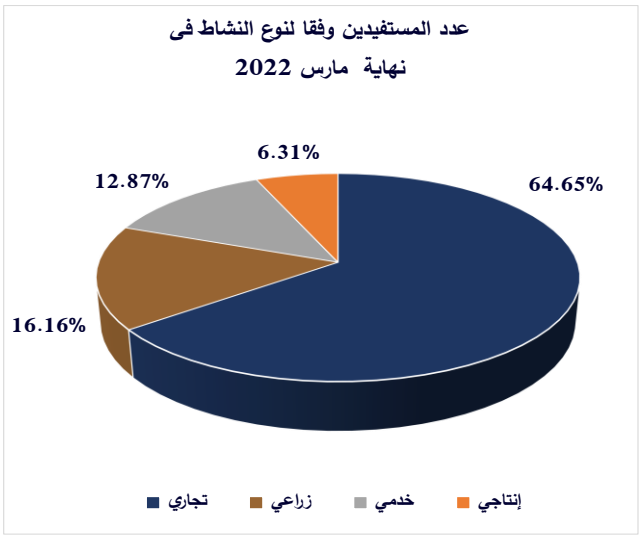

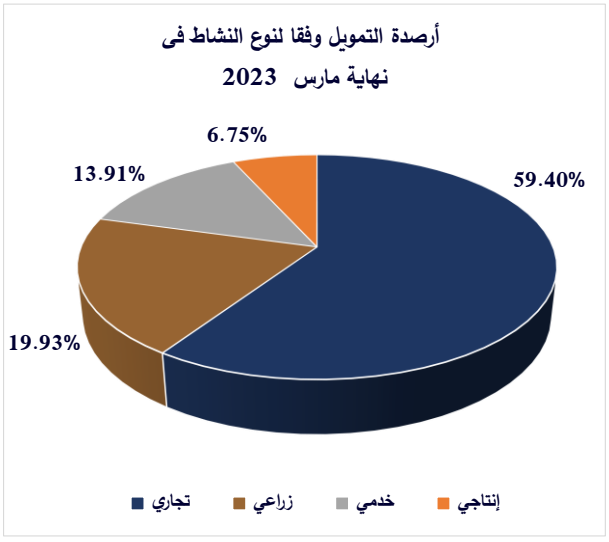

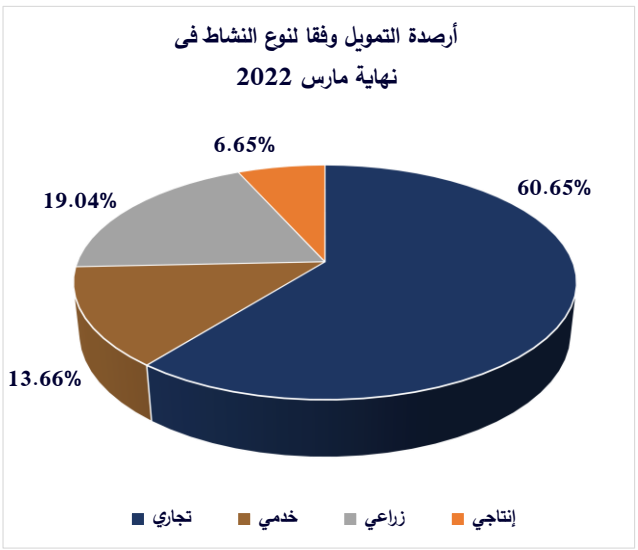

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول لعام 2023 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 24.36 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.5 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الأول عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 18.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 59.40%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 63.17%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 5.7مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 540 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 466 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.91 %، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.72%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 8.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 655.5 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 5.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 586 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 19.9%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 16.6%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 254.93 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 229 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 6.8%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 6.5%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

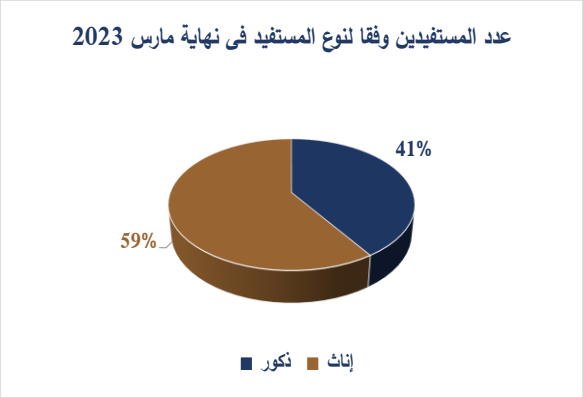

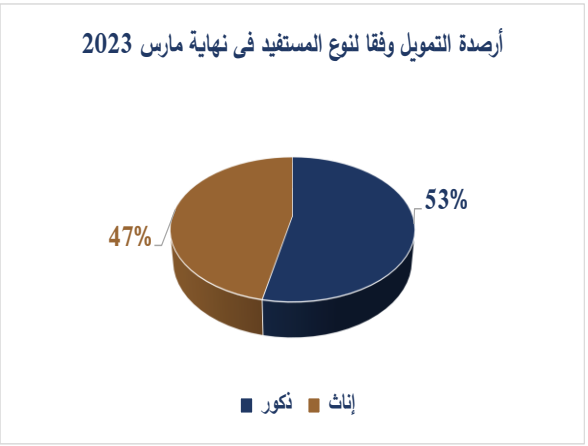

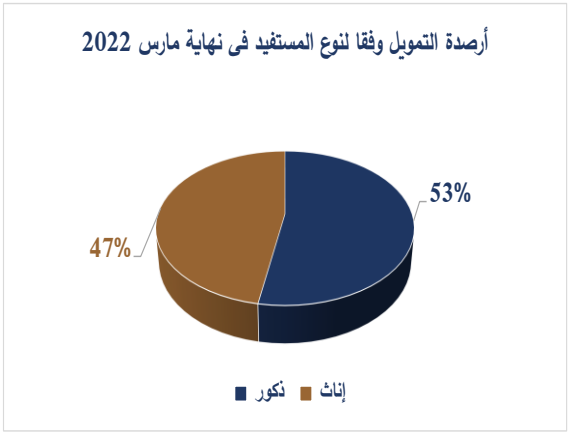

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول عام 2023 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2023 نحو 21.86 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.6 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول 2022 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 15.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.4 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الأول 2023 المركز الأول بنسبة 53.3%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 40.7%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول عام 2023 نحو 22.2 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.3 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 14.3 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الأول 2023 المركز الثاني بنسبة 46.7% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 59.25%.

ثانيًا: تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):

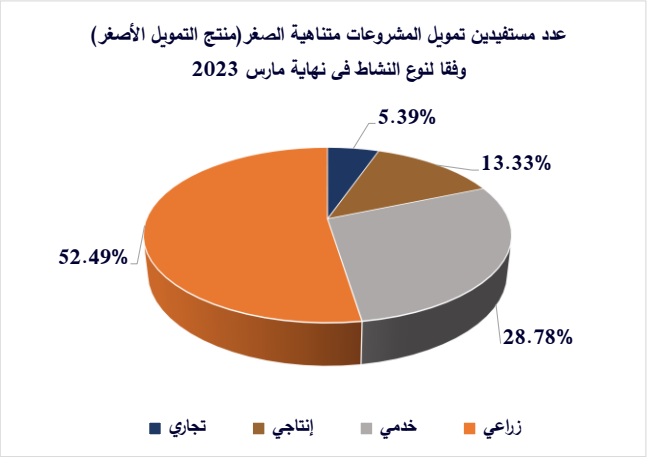

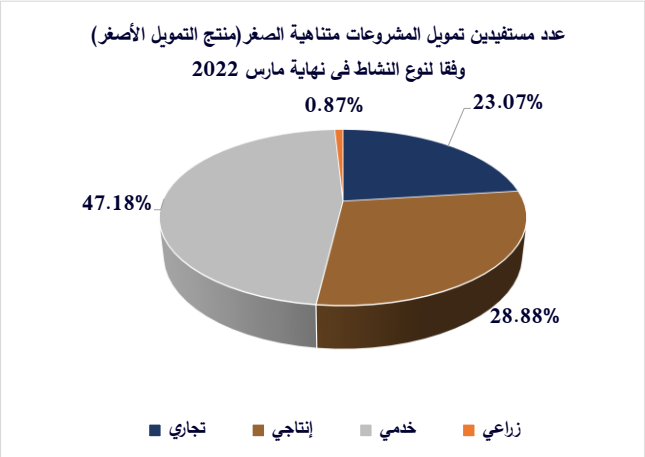

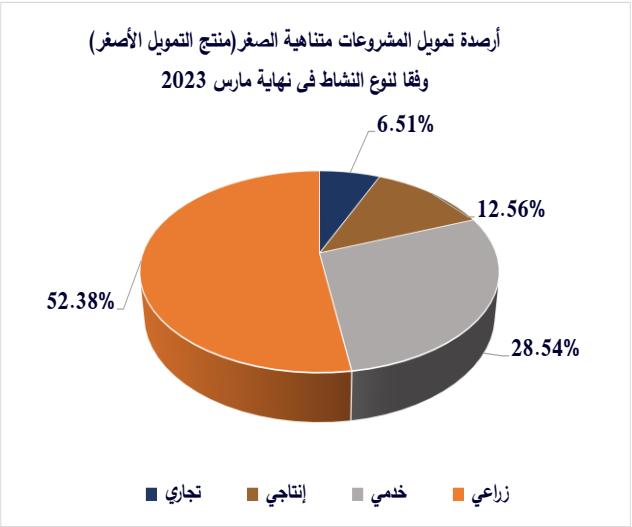

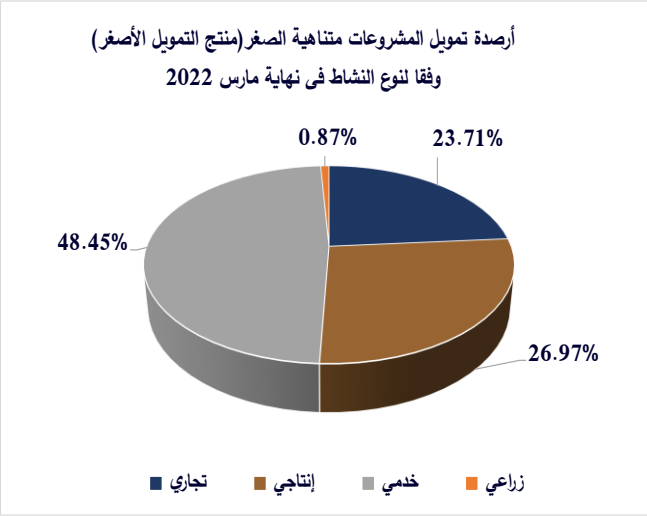

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الأول لعام 2023 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الأول عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.29 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.92 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.85 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثاني بنسبة 28.54%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 28.78%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الأول في نهاية الربع الأول عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 4.19 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.32 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول لعام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.03 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.09 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الأول بنسبة 52.38%، والمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 52.49%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الأول لعام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو1.35 ألاف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل حوالي مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 3 ألاف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الثالث بنسبة 12.56%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 13.33%.

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الرابع في نهاية الربع الأول عام 2023 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 0.52 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.55 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الأول عام 2022 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.9 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.39 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الرابع بنسبة 6.51%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.39%.

ثالثًا: تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

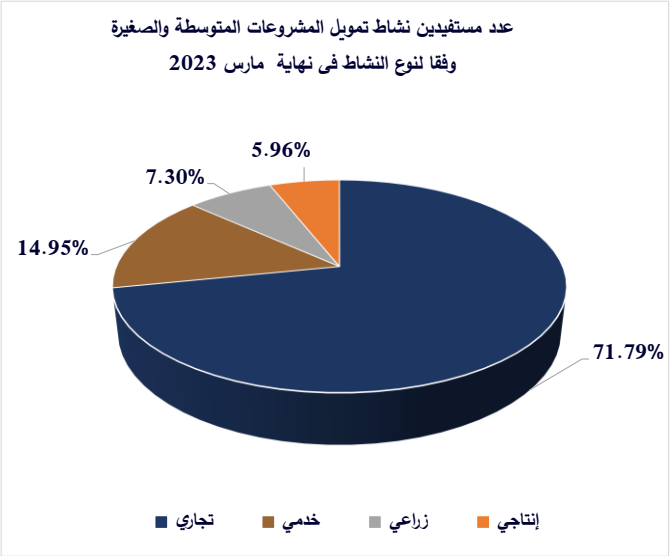

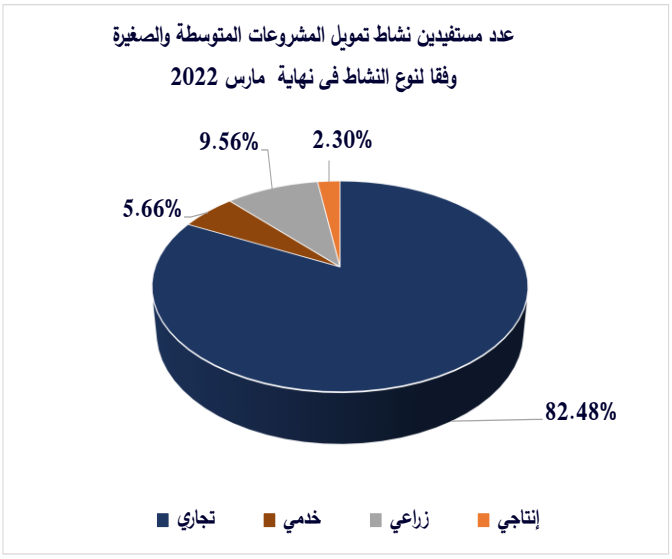

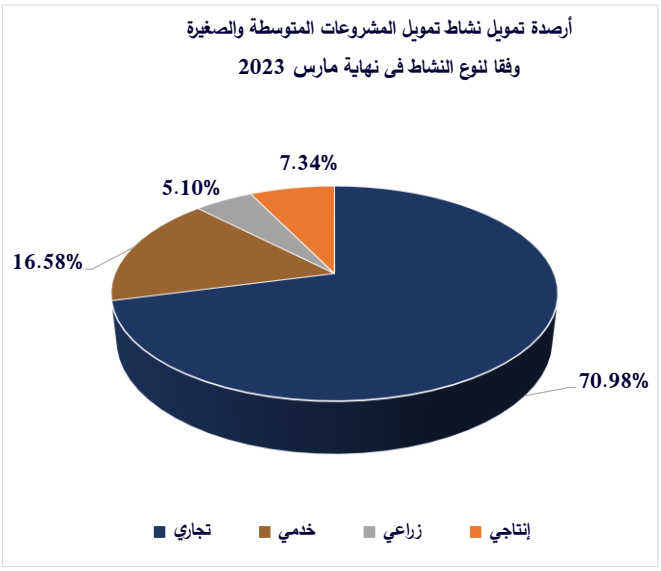

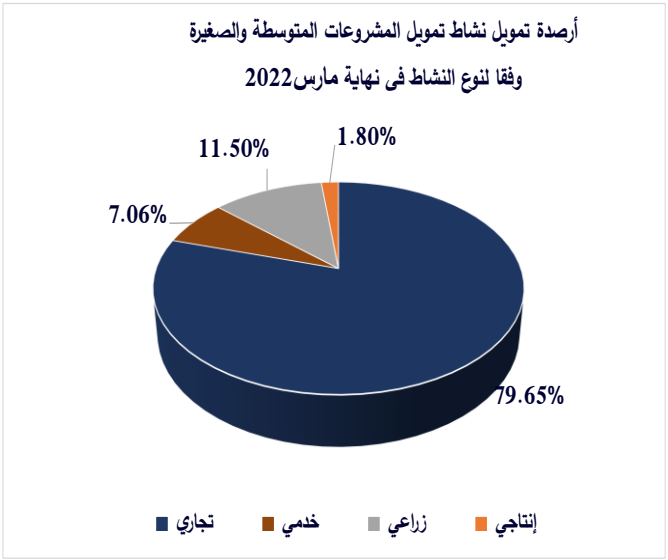

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الأول من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1753 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2036 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 70.98%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 71.79%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الأول من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 409 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 424 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 16.58%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 14.95%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الأول من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل والمركز الرابع من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 181.29 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 169 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 7.34%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.96%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الأول من عام 2023 من حيث أرصدة التمويل والمركز الثالث من حيث عدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 126 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 207 مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 5%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 7.3%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1008) في نهاية الربع الأول عام 2023.

جدول (7–6) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الأول من عام 2023

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	22	913	935
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	12	122	134
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	953	93	1046
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	21	1684	1705
الإجمالي	1008	2812	3820

جدول (7–7) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الأول من عام 2023

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	3	408	411
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	10	11
الإجمالي	4	418	422

ثامنًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

- **الرقابة المالية تجري تعديلات لتعزيز فعالية ضوابط ممارسة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر-**

أصدرت الهيئة كتاب دوري بشأن تعزيز فعالية ضوابط مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتناهية الصغر، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وذلك لضمان سلامة عملية منح التمويل، وتجديده، وحظر التمويل التكميلي، والإجراءات اللازم اتخاذها عند تطبيق خيار السداد المُعجل لمواجهة مخاطر التعثر، وذلك في إطار استكمال دور الهيئة في تطوير وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية مع الحفاظ على حقوق كافة المتعاملين بتلك الأسواق.

حيث تلاحظ قيام بعض الشركات والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة نشاطي تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تقديم تمويل تكميلي للمتعاملين معها، بحيث يستطيع متلقي التمويل الحصول على تمويل جديد قبل الانتهاء من مدة السداد الأصلية لذات النوع من التمويل القائم، وبما يحقق للعميل الاستعاضة كلياً أو جزئياً لما تم سداده مسبقاً في حساب التمويل، من خلال تقديم تمويل جديد له تحت مسميات مختلفة سواء بذات القيمة المسددة أو غيرها ودون مراعاة للاعتبارات الفنية اللازمة لسلامة منح التمويل. ومن ثم ألزم الكتاب الدوري الشركات والجهات المرخص لها بمزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتناهية الصغر، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عدم تجديد التمويل الممنوح للعميل إلا بعد التحقق من سداد التمويل القائم فعلياً بالكامل، ولا يجوز سداد أي مبالغ مستحقة للتمويل القائم عن طريق الحصول على تمويل جديد كما تم التأكيد على ضرورة الالتزام في جميع حالات منح التمويل للعملاء بتقييم موقف مديونيات العميل مع الجهات الأخرى (إن وجدت) من خلال جهة الاستعلام الائتماني بغرض التحقق من سلامة موقف الائتماني للعميل، وقدرته على تحمل الأعباء المالية الجديدة، ومدى انتظام العميل في سداد التزاماته، وكذلك التأكد من أن التمويل المزمع منحه لن يستخدم لسداد أياً من المديونيات القائمة.

- **رئيس الوزراء يجتمع مع رئيسي "الرقابة المالية" و"البورصة" لاستعراض تطورات سوق الأوراق المالية والخدمات المالية غير المصرفية**

اجتمع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء بالدكتور محمد فريد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، والسيد/ رامي الدكاني، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، لمتابعة آخر تطورات الأنشطة المالية غير المصرفية، وخاصة مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية، وكذا استعراض جهود الهيئة للارتقاء بمستوى كفاءة وتنافسية مختلف الخدمات المالية غير المصرفية الأخرى، ومنها التأمين والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهي الصغر وكذلك سجل الضمانات المنقولة.

في مستهل اللقاء أكد رئيس الوزراء أن الحكومة تولي أهمية قصوى لدعم جهود الهيئة في تطوير وتنمية كافة الخدمات المالية غير المصرفية، بالنظر لدور الهيئة المحوري في توفير التمويل اللازم لدعم مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها وتنفذها الحكومة، مشيراً إلى ضرورة تحسين بيئة ممارسة الأعمال لتمكين كافة الأطراف من التوسع والنمو بما يدعم الاقتصاد المصري. كما شدد على أهمية تنسيق وتكامل الجهود والخطط بين كافة الأطراف لتقوية أداء سوق الأوراق المالية المصري، وكذلك العمل على صياغة وتنفيذ خطط وبرامج عمل ترتقي بمستوى كفاءة وتنافسية الخدمات المتنوعة التي يقدمها القطاع المالي غير المصرفي، كونه لاعباً أصيلاً في مساعدة الكيانات الاقتصادية المختلفة على تنويع مصادر تمويلها لزيادة حجم أعمالها وتطوير أدائها بما يضيف إلى قدرات الدولة الإنتاجية ويدعم نمو الاقتصاد الوطني.

كما أكد الدكتور مصطفى مدبولى أن الحكومة ستدفع خلال الفترة المقبلة من أجل استكمال برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة، والذي تعد سوق الأوراق المالية إحدى آليات تنفيذه، وذلك في إطار تنفيذها لتكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بالعمل على زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

وأشارت الهيئة تعمل حالياً بالشراكة مع مختلف الأطراف، على تبني وتنفيذ رؤية طموحة لتنمية الأسواق المالية غير المصرفية، مع الحفاظ على استقرارها وسلامة التعاملات التي تتم من خلالها، وكذا تحقيق توازن يضمن حقوق مختلف الأطراف المتعاملة داخل الأنشطة المالية غير المصرفية، لافتاً إلى أن هذه الرؤية ترتكز على تطوير كافة المهنيين العاملين في مختلف الخدمات المالية غير المصرفية عبر تأهيلهم وتحسين قدراتهم.

- **الرقابة المالية تصدر ضوابط لتنظيم الاكتتاب في وثائق تأمين الائتمان لتعزيز مستويات الاستقرار المال**

أصدرت الهيئة قرار بشأن ضوابط الاكتتاب في وثائق تأمين الائتمان بفرع الحوادث المتنوعة لشركات تأمينات الممتلكات والمسئوليات يقضي بإلزام الجهات مانحة الائتمان بنسبة تحمل إجباري قدرها 25% من قيمة القرض أو التسهيلات الائتمانية حال تحقق الخطر، وذلك لحث الجهات المانحة على إعداد الدراسات الائتمانية الكافية قبل منح الائتمان مما يدعم تحقيق الاستقرار المالي لشركات التأمين ، مما يتطلب ضرورة توافر الكوادر المهنية ذوى الكفاءة والقدرة الفنية في الاكتتاب أو التعويضات و ألزم القرار شركات تأمين الممتلكات والمسئوليات حال رغبتها في التعاقد مع إحدى الجهات المانحة للائتمان لإصدار وثائق تأمين الائتمان والضمان بالضوابط المطلوبة و الزم الاتحاد المصري للتأمين توحيد شروط وثائق تأمين الائتمان والضمان بجميع صورها لإصدار وثائق يتم العمل بها بجميع شركات التأمين، وذلك بعد مراجعتها واعتمادها من الهيئة

وتحرص الهيئة على تطوير الضوابط المنظمة لأعمال شركات التأمين بما يضمن تحقيق الاستقرار والكفاءة المالية وزيادة حجم الأعمال وتطور أداء الشركات، حيث تستهدف الهيئة زيادة حجم الأقساط التأمينية بما يحقق زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي.

- **الرقابة المالية تلتقي وفد تنسيقية شباب الأحزاب للتنسيق حول تعزيز دور الأنشطة المالية غير المصرفية في الاقتصاد –**

استكمالا لجهود تعزيز نهج الشراكة الذي تتبناها إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لتطوير وتنمية الخدمات المالية غير المصرفية مع كافة الأطراف المرتبطة، استقبلت الهيئة وفدا من تنسيقية شباب الأحزاب والسياسين يضم أعضاء بمجلسي الشعب والشيوخ وكذلك أعضاء بالتنسيقية، للتشاور حول تعزيز دور الأنشطة المالية غير المصرفية في دعم الاقتصاد القومي ودعم رؤية الحكومة المصرية في تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بدأ اللقاء بالترحيب بوفد التنسيقية، و التقدير لدورهم و أن الهيئة تتبني وتنفذ نهج يعتمد على الشراكة مع كافة الأطراف والمؤسسات لتعزيز دور الأنشطة المالية غير المصرفية في دعم الاقتصاد القومي و قدم الدكتور فريد عرض تقديمي حول إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية والمواد الدستورية التي تكفل استقلاليتها وتحدد اختصاصاتها بالرقابة والإشراف

على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وكذلك عملها على تنظيم وتنمية الأسواق المالية غير المصرفية وتوازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة مع توفير الوسائل والنظم التي تضمن كفاءة الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس فيها.وتطرق أن الهيئة بموجب القانون رقم 10 لسنة 2009 لها عديد الاختصاصات كالتأسيس والترخيص والتفتيش والإشراف والرقابة والتوعية والحماية.

وقد أكد رئيس الهيئة أن النهج الذي تتبناه وتنفذه الإدارة الحالية يستهدف زيادة مستويات الوضوح واليقين بشأن ما يتم من جهد لتطوير وتنمية كافة الأنشطة وذلك وفق عملية تطوير تعتمد على الحوار والشراكة ودراسة التجارب الدولية للاسترشاد بأفضل الممارسات العالمية مؤكدا أن الإطار التشريعي ضمن العناصر الرئيسية لأطر تطوير وتنمية الخدمات المالية غير المصرفية التي تتبناها الهيئة، والذي يتضمن إلى جانب ذلك تطوير كافة المهنيين وتطوير المنتجات والأسواق وتعزيز آليات التكنولوجيا المالية ورفع مستويات الوعي والمعرفة لتحقيق الشمول

- **الهيئة تصدر سلسلة تعريفية للأنشطة المالية غير المصرفية بمناسبة مشاركتها بمعرض القاهرة الدولي للكتاب 2023**

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية سلسلة تعريفية للأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة الهيئة، وذلك بمناسبة مشاركة الهيئة بمعرض القاهرة الدولي للكتاب 2023، في دورته الـ54.

وتتضمن تلك المطبوعات نشرة تعريفية لنشاط سوق رأس المال والتأمين ونشرة تعريفية عن التمويل العقاري والتخصيم والتأجير التمويلي والتمويل الاستهلاكي والضمانات المنقولة والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تأتي مشاركة الهيئة بالمعرض لاستعراض أنشطتها وخدماتها لخدمة الاقتصاد والناس، حيث يمثل المعرض فرصة جيدة للوصول لأكبر عدد من مختلف شرائح المواطنين والزائرين، كما يعد فرصة لاستعراض فرص التمويل والاستثمار وعرض الخدمات المالية التي تشرف عليها الهيئة.

- **رئيس الوزراء يتفقد جناح الهيئة العامة للرقابة المالية بمعرض القاهرة الدولي للكتاب**

تفقد رئيس مجلس الوزراء، وعدد من الوزراء جناح الهيئة العامة للرقابة المالية خلال افتتاح معرض القاهرة الدولي للكتاب، وقدم الدكتور فريد عرض تقديمي مختصر حول أهداف مشاركة الهيئة العامة للرقابة المالية بمعرض القاهرة الدولي

للكتاب و تعرض الهيئة في جناحها بالمعرض خلال مشاركتها لأول مرة، عددا من الوسائل التوعوية المتنوعة التي تشمل مقاطع فيديو تعريفية وتثقيفية تم صياغة محتواها بشكل يسهل من توصيل وفهم المعلومات المالية، كتيبات للتوعية والثقافة المالية تم إعدادها بطريقة مبسطة بشكل يتناسب مع كافة الفئات العمرية والاجتماعية والثقافية.

تتضمن الكتيبات التعريفية سلسلة توعية بعنوان " اعرف حقك " والتي تستعرض خدمات وأنشطة الهيئة بصياغة واضحة ورشيقة تراعي احتياجات فئات المجتمع المختلفة لرفع مستويات الوعي والمعرفة لتحقيق الشمول المالي والتأميني والاستثماري، وحماية حقوق كافة الأطراف المتعاملة في الأسواق المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى سلسلة الكتيبات بعنوان " اعرف تستفيد " و التي تستهدف رفع مستويات الوعي والثقافة المالية لتعريف جمهور المواطنين من جميع الفئات سواء رواد المعرض وغيرهم بالأنشطة المالية غير المصرفية وكيفية الاستفادة من تلك الأنشطة لإحداث التطور الاقتصادي سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

- **الهيئة العامة للرقابة المالية تشارك في فعاليات مؤتمر سي أي كابيتال للاستثمار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**

شاركت الهيئة في فعاليات الدورة السابعة من مؤتمر «سي آي كابيتال للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» حيث تم عرض رؤية تطوير الأنشطة المالية غير المصرفية وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد القومي.

حيث تعمل الهيئة على تصميم وتنفيذ رؤية طموحة لتعزيز دور الأنشطة المالية غير المصرفية في دعم الاقتصاد القومي، مؤكدا أن القطاع المالي غير المصرفي يوفر حلول مالية وتأمينية متنوعة وكبيرة تلبي الاحتياجات المتطورة لمختلف الكيانات الاقتصادية بكافة الأنشطة الإنتاجية، حيث تضم محفظة الهيئة أنماط مختلفة من التمويلات غير المصرفية (التمويل العقاري– التأجير التمويلي– التخصيم– التمويل الاستهلاكي – تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر) وكذلك نشاط سوق رأس المال ونشاط التأمين وسجل الضمانات المنقولة كما تم الكشف عن خطة تستهدف ميكنة كافة الخدمات التي تقدمها الهيئة سواء للمهنين أو للشركات بالحصول على التراخيص أو تجديدها، وذلك لتسريع وتيرة إنجاز الأعمال بشكل مميكن يراعي الدقة والفاعلية والتوثيق، بالإضافة إلى ميكنة أيضا عملية تلقي الشكاوى والعمل على تحليلها والتحرك في ضوء مخرجات التحليل لتطوير الإجراءات المطلوبة.

- **الرقابة المالية تطور قواعد القيد لتيسير إجراءات زيادات رؤوس الأموال اللازمة للتوسع وتطوير الأعمال**

أصدر مجلس إدارة الهيئة القرار رقم (11) لسنة 2023 بإدخال عدة تعديلات على قواعد قيد الأوراق المالية بجداول البورصة المصرية، تقضي بتنظيم واختصار الفترات الزمنية لعدد من الإجراءات اللازمة لإتمام عمليات زيادات رؤوس الأموال للشركات المقيد لها أوراق مالية مع توفير المرونة للشركات بزيادة رؤوس أموالها على مراحل بموجب تفويض من الجمعية لمجلس إدارة الشركة لإتمام مثل هذه الزيادة وذلك بحد أقصى مثل رأس المال المصدر وبما لا يجاوز حقوق الملكية، وذلك لمساعدتها على سرعة الحصول على التمويل المطلوب لتطوير أعمالها وتنفيذ توسعاتها من خلال سوق رأس المال، بما يعزز من الدور الذي يلعبه سوق الأوراق المالية كمنصة لتوفير التمويل اللازم للكيانات الاقتصادية المختلفة دعما للاقتصاد القومي.

تأتي هذه التعديلات استمراراً لجهود الهيئة العامة للرقابة المالية الرامية لتهيئة بيئة مواتية لإنجاز كافة الأعمال المتعلقة بالأنشطة المالية غير المصرفية، وفي ضوء موافقة السيد الرئيس على إصدار وثيقة ملكية الدولة التي تعزز من دور الاستثمارات الخاصة.

- **السماح لشركات التأمين بالتعاون مع شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية لتسويق وثائق التأمين متناهي الصغر إلكترونياً بعد الحصول على موافقة الجهات المعنية**

أصدرت الهيئة قرار يسمح بإضافة شركات الاتصالات والمتاجر الإلكترونية المرخص لها بمزاولة النشاط من الجهات المختصة والتي توافق عليها الهيئة، إلى القنوات المسموح لها بتسويق وثائق التأمين متناهي الصغر النمطية الكترونياً من خلال شبكة نظم المعلومات وذلك لتمكين جموع المتعاملين معها من التأمين على المنتجات التي يتم شراءها، وكذلك مع شركات الاتصالات لتسويق وتوزيع وثائق التأمين متناهية الصغر النمطية الإلكترونية.

حدد القرار المتاجر الإلكترونية بأنها المواقع أو المنصات الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية " الإنترنت" والتي تقوم بعرض المنتجات المختلفة (السلع والخدمات) وتتضمن قوائم للسلع والخدمات المعروضة والمعلومات الأساسية عنها، وتقدم مجموعة متكاملة من العمليات تشمل التوزيع والتسويق والبيع وسداد قيمة المنتجات المختلفة بشكل إلكتروني، والمرخص لها من الجهات المعنية بذلك و ينبغي على الشركات تقديم طلب لاعتماد جهات التسويق و نموذج للعقود

التي سيتم توقيعها، وكيفية حماية البيانات بالإضافة إلى قيام شركات التأمين بتقديم تقارير دورية عن معدلات النشاط الناتجة عن هذا النوع من التسويق.

تأتي هذه الخطوة استجابة لبعض من المقترحات لتنمية الأسواق وتيسير عملية الاكتتاب في الوثائق التأمينية لزيادة حماية المتعاملين من المخاطر المختلفة التي من الممكن التأمين ضدها بما يساهم في الحفاظ على مقدرات المؤمن له ويتكامل القرار مع جهود الهيئة لتعزيز مستويات الشمول التأميني باستخدام التطبيقات التكنولوجيا، حيث يوسع قاعدة الجهات المسموح لها بتسويق وثائق التأمين، بما يسهل من عملية وصول أكبر فئات من المجتمع إلى المنتجات التأمينية المختلفة

- **الرقابة المالية تطور الضوابط المنظمة لإدارة المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين**

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد قرار رقم 3 لسنة 2023 بشأن تطوير قواعد تعاقد شركات التأمين مع شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية أو إدارة صناديق الاستثمار أو كلاهما بغرض إدارة محافظها الاستثمارية.

أتاحت التعديلات الجديدة مرونة لشركات التأمين في التعاقد مع مديري الاستثمار المرخص لهم من الهيئة، وفق عدة ضوابط، أهمها أن تكون هذه الشركات قد مارست النشاط لمدة خمس أعوام على الأقل وألا يقل متوسط قيمة المحافظ التي قامت بإدارتها عن اثنين مليار جنيه في العام السابق على تعاقدها مع شركة التأمين وذلك بعد استبعاد قيمة المحفظة أو الأموال المحالة إليها من شركة التأمين، على ألا تزيد قيمة المحفظة المسند إدارتها عن 50% من قيمة المحافظ لدى مدير الاستثمار.

- **الرقابة المالية تطور الضوابط المنظمة لإدارة المحافظ الاستثمارية لشركات التأمين**

أصدر مجلس ادارة الهيئة قرار بشأن تطوير قواعد تعاقد شركات التأمين مع شركات تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية أو إدارة صناديق الاستثمار أو كلاهما بغرض إدارة محافظها الاستثمارية.

أتاحت التعديلات الجديدة مرونة لشركات التأمين في التعاقد مع مديري الاستثمار المرخص لهم من الهيئة، وفق عدة ضوابط، أهمها أن تكون هذه الشركات قد مارست النشاط لمدة خمس أعوام على الأقل وألا يقل متوسط قيمة المحافظ

التي قامت بإدارتها عن اثنين مليار جنيه في العام السابق على تعاقدها مع شركة التأمين وذلك بعد استبعاد قيمة المحفظة أو الأموال المحالة إليها من شركة التأمين، على ألا تزيد قيمة المحفظة المسند إدارتها عن 50% من قيمة المحافظ لدى مدير الاستثمار.

وجدير بالذكر أن القرار يساهم في إضفاء المرونة اللازمة لتمكين شركات التأمين من زيادة معدلات الاستثمار من خلال الاستعانة بشركات إدارة محافظ حيث أن التعديلات الجديدة من شأنها أن تمكن شركات التأمين من اختيار شركات إدارة الاستثمار التي تتمتع بخبرات لا تقل عن 5 سنوات وقيمة أصول مدارة لا تقل عن 2 مليار جنيه بعد استبعاد المحفظة المحالة وذلك لتتمكن من الاعتماد على قدرات وإمكانات شركات إدارة الاستثمار في البحوث وتحليل البيانات لتحديد الاستثمارات وفقا للعائد والمخاطرة التي تتقبلها شركات التأمين.

- **رئيس الوزراء يصدر قرارا بضم عضو جديد لمجلس إدارة صندوق حماية المستثمر**

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 436 لسنة 2023 بضم السيد إبراهيم على بهاء الدين سرحان – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية – لعضوية مجلس إدارة صندوق تأمين المتعاملين من المخاطر غير التجارية، والمعروف باسم صندوق حماية المستثمر – ممثلا عن الشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية، وذلك للمدة المتبقية لمجلس الإدارة الصادر بتشكيله قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3173 لسنة 2021.

حيث كانت اللجنة المشكلة بقرار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (2051) لسنة 2022 للإشراف على الانتخابات التكميلية لصندوق حماية المستثمر لانتخاب عضو ممثل للشركات المقيد لها أوراق أو أدوات مالية في البورصات المصرية قد أعلنت عن فوز السيد إبراهيم علي بهاء الدين سرحان بالتزكية.

- **مسؤولو الرقابة المالية والمركزي والبورصة يعقدون لقاءات في السعودية والإمارات خلال جولتهم الترويجية الخارجية لاستعراض تطورات الاقتصاد المصري**

عقد الوفد المصري الذي يضم القيادات التنفيذية للهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري والبورصة المصرية خلال جولته الترويجية في السعودية والإمارات، سلسلة لقاءات مع 20 مؤسسة استثمارية ذات ملاءة مالية كبيرة في

الرياض ودبي وأبو ظبي، وذلك لاستعراض أخر مستجدات وتطورات الاقتصاد المصري. وتتزامن الجولة الترويجية مع إعلان الحكومة المصرية عن قائمة الطروحات الحكومية ضمن مستهدفاتها لتوسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة تفعيلا لوثيقة ملكية الدولة، حيث تضم قائمة الطروحات المرتقبة 32 شركة.

شهدت الرياض أولى محطات الجولة الترويجية ثم دبي وأبو ظبي و تم تقديم عروض تقديمية وتبادل الآراء والخبرات والتجارب حول آخر مستجدات الاقتصاد المصري والسياسات التي تتبناها وتنفذها الحكومة المصرية لتهيئة بيئة ممارسة الأعمال وتوفير مناخ جاذب للاستثمار، فضلا على الاستماع إلى خطة التعامل مع المتغيرات الاقتصادية كالتضخم وإدارة سعر الصرف التي تجتهد كافة الاقتصادات العالمية لمعالجتها وإدارتها و أشارت الهيئة إلى قيام الحكومة المصرية بتبني وتنفيذ خطة لتحقيق معدلات نمو قوية ومستدامة تضمن استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وتعزز من مشاركة القطاع الخاص عبر تهيئة بيئة مواتية لممارسة الأعمال، حيث تتحرك الحكومة في إطار تحقيق مستهدفاتها التنموية بقدر كبير من التنسيق على كافة مستويات السياسات الاقتصادية.

وتعمل الهيئة على ميكنة كافة الخدمات المالية غير المصرفية بما فيها منح تراخيص المهنيين وتجديدها وكذلك تطوير استخدام التكنولوجيا المالية التي تمكن شركات القطاع المالي غير المصرفي من سرعة تسويق وتوزيع منتجاتها بما يسهم في زيادة قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية غير المصرفية، ما بين أسواق رأس المال والتأمين وكذلك أنشطة التمويل غير المصرفية كالتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل متناهي الصغر والتمويل الاستهلاكي.

- **الرقابة المالية تحظر التوكيل أو التفويض في مزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة**

أصدرت الهيئة كتاب دوري بحظر التوكيل أو التفويض في مزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة متضمنا حظر الأشخاص الحاصلين على ترخيص من الهيئة بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية القيام بعمل أي توكيلات أو تفويضات لبعضهم البعض او لأي شخص آخر للتعامل بموجب تلك التوكيلات أو نيابة عنهم في ممارسة الأعمال المهنية المتخصصة المرخص لهم بها من قبل الهيئة وعليهم إلغاء أي توكيلات أو تفويضات قد صدرت في هذا الشأن واتخاذ اللازم نحو إيقاف العمل بها وذلك تجنبا المساءلة القانونية الناتجة عن مخالفة ذلك.

تضمن الكتاب الدوري حظر الأشخاص غير الحاصلين على ترخيص من الهيئة بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية من القيام بمزاولة الأعمال المهنية المتخصصة أو بعضها وذلك استنادا لتوكيل أو تفويض صادر من أحد الأشخاص الحاصلين على ترخيص من الهيئة، حيث يعتبر ذلك هو ممارسة لنشاط مهني غير مرخص لهم القيام به ويستوجب المسائلة القانونية كما تضمن الكتاب الدوري أنه يتعين على كافة الشركات والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة مراعاة تلك الضوابط وان يكون تعامل الشركات والجهات بشكل مباشر فقط مع الأشخاص المرخص لهم من الهيئة بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

جاء ذلك في ضوء ما تلاحظ للهيئة من قيام بعض الأشخاص المرخص لهم بمزاولة المهن المتخصصة في الأنشطة المالية غير المصرفية، بعمل توكيلات رسمية أو تفويضات لبعضهم البعض او لغيرهم من الأشخاص غير الحاصلين على ترخيص من الهيئة، للتعامل نيابة عنهم في المهن المتخصصة المرخص لهم بها من الهيئة.

- **رئيس الرقابة المالية يلتقي قيادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومركز Milliman للتأمين متناهي الصغر لبحث سبل التعاون للارتقاء بقطاع التأمين**

استقبلت الهيئة وفداً ضم قيادات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وهي وكالة التنمية التابعة للأمم المتحدة وكذلك قيادات Milliman رائد فكري موثوق به ومنفذ لحلول التأمين متناهي الصغر وإدارة المخاطر لبحث كيفية التعاون للارتقاء بقطاع التأمين المصري.

وأوضحت الهيئة اعتزازها بالشراكة مع كافة المؤسسات الدولية للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية وتعظيم الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير كافة الأنشطة المالية غير المصرفية كما أعلنت اجرائها عملية تقدير موقف بشكل مستمر للوقوف على متطلبات نمو وتطور كافة الأنشطة والخدمات المالية غير المصرفية، وفي القلب منها قطاع التأمين محل النقاش حاليا، حيث تشير مخرجات عملية تقدير الموقف إلى ضرورة الارتقاء بمستوى الخبراء الاكتواريين وكذلك تطوير منتجات تأمينية مبتكرة تلبي احتياجات فئات المجتمع لتحقيق الشمول التأميني، مؤكدا أن التغييرات المتعاقبة السريعة تضيف تحديات وصدمات ومخاطر بحاجة الى منتجات تأمينية متطورة لتخفيف حدة المخاطر المستجدة.

- **في إطار الأطر التنظيمية التي وضعتها الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر يطلق مرفق تسهيلات التأمين وتمويل مواجهة المخاطر والكوارث لتوفير شبكة الأمان اللازمة لحماية الأفراد وسبل العيش من آثار الأزمات**

شاركت الهيئة في فعاليات إطلاق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصر مشروعه العالمي تسهيلات التأمين وتمويل المخاطر في مصر، وذلك لتعزيز مستويات الشمول التأميني ودعم قدرات قطاع التأمين المصري على مستوى المهنيين لتوفير منتجات تأمين مبتكرة تساعد الفئات الأكثر تضرراً على التحوط من المخاطر وخاصة التبعات المختلفة للكوارث المتعددة.

بتمويل من قبل الحكومة الألمانية، ويهدف هذا المشروع المشترك، في إطار مركز التمويل المستدام التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تعزيز حماية المجتمعات الضعيفة من الكوارث الاجتماعية والاقتصادية والمناخية والصحية من خلال زيادة دور التأمين وتمويل المخاطر بشكل كبير في التنمية والذي يساهم في صنع السياسات والاستراتيجيات ويسلط الضوء على خرائط الطريق لتسريع التنمية في القضايا الملحة مثل التأمين الاجتماعي والنوع الاجتماعي والأعمال الزراعية والصحة والتأمين المناخي.

- **الرقابة المالية" تشكل لجنة تنسيقية للمجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج لتطوير عملها**

أصدرت الهيئة قرار بتشكيل اللجنة التنسيقية للمجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج والتي تضم في عضويتها ممثلي كل من الهيئة العامة للرقابة المالية ووزارة الداخلية والاتحاد المصري للتأمين والمجمعة المصرية لتأمين السفر للخارج، وذلك استكمالا للنهج الذي تتبناه الهيئة بالتنسيق والتشاور مع كافة الأطراف لتطوير وتنمية الأنشطة المالية غير المصرفية مع الحفاظ على استقرار الأسواق وسلامة التعاملات مع ضمان كفاءة الأسواق وشفافية الأنشطة التي تمارس من خلالها، بالتوازي مع اتخاذ ما يلزم لتوازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة وتختص اللجنة التنسيقية بالنظر في آلية التطبيق العملي للمجمعة والموضوعات التي تستدعي التنسيق بين الجهات والأطراف المعنية على أن تقوم اللجنة بإخطار الهيئة العامة للرقابة المالية بتوصياتها لاتخاذ اللازم بشأنها.

- **المجمعة المصرية للتأمين الإجباري على المركبات تحقق نتائج أعمال إيجابية بنهاية عام 2022**

حققت مجمعة التأمين الإجباري عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات نتائج إيجابية بنهاية عام 2022 حيث بلغت صافي قيمة الأقساط 1.2 مليار جنيه بإجمالي عدد 4.7 مليون وثيقة و275 ألف ملحق موزعين على عدد 210 وحدة مرورية على مستوى الجمهورية، ليكون بذلك متوسط قسط الوثيقة 250 جنيه.

بلغت قيمة الأقساط الصافية المصدرة للبطاقة البرتقالية 14.7 مليون جنيه لعدد 12635 بطاقة، وهي " البطاقة العربية الموحدة للتأمين على المركبات، أثناء تنقلها من بلد عربي إلى آخر، وبالتالي تستطيع المركبة المرور في عدة دول عربية دون الحاجة لإصدار بطاقة تأمين في كل دولة يمر بها" وتضمنت نتائج أعمال المجمعة بيان عدد الطلبات التي تم تقديمها إلى المجمعة سواء بطريقة ودية أو من خلال الإجراءات القضائية قد سجلت 5131 طلب لخدمة 16571 مستفيد و بلغت قيمة الحصة المسددة للصندوق الحكومي الخاصة بوثائق التأمين الإجباري حوالي 35 مليون جنيه لتصل قيمة إجمالي التعويضات المسددة من جانب المجمعة 210 مليون جنيه بنهاية عام 2022 بخلاف التعويضات تحت التسوية وهي التي تم الإبلاغ بها وجاري دراستها تمهيدا للسداد.

وقد تأسست المجمعة بهدف تعزيز البيئة التنظيمية والرقابية لتحقيق الاستقرار في منظومة التأمين الإجباري على السيارات والتحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية غير المصرفية والقضاء على الممارسات غير السليمة وأن النتائج الإيجابية التي يتم تحقيقها من خلال التأمينات الإجبارية تعزز من رؤية الهيئة لزيادة وإضافة أنواع جديدة ومستحدثة من التغطيات التأمينية الإجبارية وذلك من خلال مشروع قانون التأمين الموحد الجاري مناقشته بمجلس النواب تمهيدا لعرضه واستصداره وذلك بما يضمن توفير نطاق أوسع من الحماية الاجتماعية وتخفيف أثار المخاطر التي قد يتعرض لها المواطنون وذلك بما يتناسب مع جميع فئات المجتمع، وهو الأمر الذي يدعم تحقيق رؤية الهيئة في زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج القومي.

- **رئيس هيئة الرقابة المالية يشارك في ندوة بشأن تعزيز دور الوساطة والتسوية الودية في تسوية منازعات المستثمرين**

شارك الهيئة في فعاليات الندوة التي نظمها مركز تسوية منازعات المستثمرين التابع للهيئة العامة للاستثمار بالتعاون مع مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي بشأن تعزيز دور الوساطة والتسوية الودية بين المستثمرين وأكدت على أهمية تكامل وتنسيق جهود كافة الأطراف والجهات المعنية بتسوية منازعات الوساطة والتسوية الودية لما لذلك من أهمية

في تعزيز مستويات الثقة في بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال في مصر، حيث أن أحد أهم عوامل جذب رؤوس الأموال هي سرعة التقاضي والبت في المنازعات التي تنشأ مع ممارسة الأعمال.

- **احتفالا باليوم العالمي للمرأة فعالية "قرع الأجراس من أجل المساواة بين الجنسين " رئيس هيئة الرقابة المالية ورئيس البورصة وشركاء التنمية يفتتحون جلسة التداول احتفالاً باليوم العالمي للمرأة**

نظمت البورصة المصرية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية – عضو مجموعة البنك الدولي، وعدد من شركاء التنمية منهم الاتحاد العالمي للبورصات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومبادرة الأمم المتحدة للبورصات المستدامة، وجلوبال كومباكت مصر، وبدعم من هيئة الرقابة المالية، فعالية "قرع الأجراس من أجل المساواة بين الجنسين"، وهي فعالية سنوية تحرص إدارة البورصة عليها للعام التاسع على التوالي، تستهدف المشاركة في احتفالات العالم باليوم العالمي للمرأة وتشجيع القطاع الخاص على توسيع نطاق الفرص الاقتصادية أمام النساء في مصر فيما كرمت البورصة المصرية عدداً من القيادات النسائية بالبورصة وعددا من الشخصيات النسائية الفاعلة في سوق المال خلال الفعالية اعترافا وتقديرا لجهودهن وإخلاصهن في العمل وأثرهن الإيجابي خلال مسيرتهن المهنية.

وأكدت الهيئة إن مشاركة الهيئة للبورصات العالمية في الاحتفال بيوم المرأة العالمي، تعكس الالتزام الكبير لإدارة الهيئة بالمضي قدماً نحو اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وكذا السعي نحو سد الفجوة بين الجنسين، بما يطلق طاقات وإمكانات المرأة المصرية للعب دور أكبر في دعم تحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال سياسات وبرامج وقرارات تتخذها الهيئة لتحقيق ذلك الهدف في القطاع المالي غير المصرفي.

- **الرقابة المالية تشكل لجنتين استشاريتين لتطوير أنشطة سوق رأس المال والتأمين**

أصدرت الهيئة قرارين بشأن تشكيل لجنتين استشاريتين الأول تختص بتطوير نشاط سوق رأس المال والثانية تختص بتنمية نشاط التأمين، لتعزيز منهج الشراكة مع الكوادر المهنية بالأسواق المالية غير المصرفية للارتقاء بها وتنميتها لتعزيز الدور الذي تقوم به في دعم الاقتصاد القومي بما توفره من حلول تمويلية متنوعة للشركات للتوسع والنمو وكذلك منتجات تأمينية للتحوط ضد المخاطر المختلفة مستقبلاً.

تضمن القرارين في مادتهما الأولى أنه تشكل لجنة استشارية من المتخصصين وأهل الخبرة في مجال نشاط التأمين ونشاط سوق رأس المال، لإبداء الرأي وتقديم المشورة للهيئة بشأن تنمية النشاط وتطوير نظم العمل به وتحسين القدرات التنافسية إقليميا وعالمياً وتأتي عملية تشكيل اللجنتين تفعيلاً لنص المادة وفقا للمادة رقم 13 من النظام الأساسي للهيئة الصادر بالقرار الجمهوري رقم 192 لسنة 1992، والتي تنص على أن يكون للهيئة لجان استشارية من المتخصصين وأهل الخبرة في مجال الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

- **نائب رئيس الرقابة المالية يلقى الكلمة الرئيسية بالمؤتمر الثاني للتامين متناهي الصغر بمحافظة الأقصر**

شاركت الهيئة بالمؤتمر الثاني للتامين متناهي الصغر، والذي ينظمه الاتحاد المصري للتامين بمحافظة الأقصر، حيث يأتي المؤتمر هذا العام بعنوان "دعم مستقبل التامين متناهي الصغر"

وأوضحت الهيئة أن التأمين متناهي الصغر يعد تأمينا مهما للغاية وذلك لطبيعة حجم وأنواع التغطيات ضد المخاطر التي قد يتعرض لها شريحة كبيرة من المجتمع والتي تحتاج مزيدا من الدعم لاستدامة أعمالها والقدرة على تطوير مستوى المعيشة مؤكدة أهمية هذا الملف وقيامها بالعمل على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية بما يحقق مستهدفات النمو التي تسعى إليها الهيئة.

- **الرقابة المالية تصدر قراران بشأن النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية**

أصدرت الهيئة قراران رقم 38 و39 لسنة 2023 بشأن النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق المالية وذلك في إطار رغبة الهيئة في خلق كيانات مهنية تساهم في تطوير وتنمية نشاط سوق رأس المال والعمل على تبني المبادرات الداعمة للنشاط ورفع درجة الوعي والمعرفة بالنشاط لدى فئات المجتمع.

نص القرار رقم 38 والخاص بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 20 لسنة 2019 بشأن النظام الأساسي للاتحاد المصري للأوراق على المالية على تعديل عدد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد لتصبح ثلاثة عشر عضواً بدلاً من تسعة أعضاء عبارة عن ثلاثة ممثلين عن نشاط السمسرة في الأوراق المالية، وثلاثة ممثلين عن نشاط إدارة الصناديق والمحافظ والاستثمار المباشر ورأس المال المخاطر وباقي الأنشطة الأخرى، وممثلين عن نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات (الشركات القابضة المالية) ونشاط ترويج وتغطية الاكتتابات في الأوراق المالية، وممثلين عن نشاط الإيداع والقيد المركزي

للأوراق المالية وأمناء الحفظ على أن يكون أحدهما عن نشاط الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية، وثلاثة من المستقلين من ذوي الخبرة وذلك على ألا تقل نسبة تمثيل المرأة في مجلس إدارة الاتحاد عن عضوتين.

- **رئيسا هيئة الرقابة المالية والبورصة يشاركان في قمة رايز أب (RiseUp Summit) لريادة الأعمال – تحت شعار "ابق واقعيًا"**

شاركت الهيئة في فعاليات قمة "رايز أب (RiseUp Summit) "الحدث الأكبر في مجال ريادة الأعمال تحت شعار "إبق واقعيا" وذلك بمقر المتحف المصري الكبير، وقد حضرها لفيف من أصحاب الشركات الناشئة الباحثين عن فرص دعم لتطوير وتنمية شركاتهم، وممثلين عن مختلف قطاعات المال والأعمال.

وتعد مشاركة الهيئة في هذه القمة تأكيداً على حرصها والتزامها بدعم مجتمع رواد الأعمال والشركات الناشئة لما لهم من دور هام واستراتيجي في دعم الاقتصادات لما يقدموه من حلول مبتكرة تعزز النشاط والنمو الاقتصادي و شهدت القمة الإعلان عن أول مركز لدعم حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة للأنشطة المالية غير المصرفية، وهو المركز الذي سيوفر بيئة عمل مؤمنة ومتكاملة الخدمات التي تساعد رواد الأعمال أصحاب الأفكار التكنولوجية المبتكرة على بلورة فكرتهم وتحويلها إلى واقع يساعد القطاع المالي غير المصرفي على توفير ونشر الحلول التي تدعم تحقيق رؤيتنا وهي تحقيق الشمول المالي والاستثماري والتأميني مع الحفاظ على استقرار الأسواق وسلامة التعاملات وتوازن حقوق كافة الأطراف المتعاملة.

- **الرقابة المالية توقع مذكرة تفاهم مع معهد لندن للصيرفة والتمويل لتعزيز أنشطة التمويل المستدام**

وقعت الهيئة مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام ومعهد لندن للصيرفة والتمويل وذلك في إطار تطوير وتنمية الأسوق المالية غير المصرفية من خلال التعاون مع شركاء التنمية من المؤسسات الدولية المتخصصة والتعرف على أحدث التجارب الدولية في مجال تعزيز التمويل المستدام في الأنشطة المالية غير المصرفية.

وسيتم تفعيل البنود الرئيسية لمذكرة التفاهم من خلال تقديم معهد لندن للصيرفه والتمويل الدعم الفني لصياغة جدول أعمال سياسات واستراتيجيات تعزيز التمويل المستدام، وكذلك تصميم وتنفيذ برامج التدريب المهني المعتمدة في هذا المجال للقطاع المالي غير المصرفي في مصر وسيتضمن المحتوى التدريبي في هذه البرامج كيفية دمج ممارسات

الاستدامة، وأدوات التمويل الأخضر، وأطر إعداد التقارير الخاصة بالافصاحات البيئية والمجتمعية والمتعلقة بالحوكمة والافصاحات المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية ، بالإضافة إلى مبادرة التقارير العالمية ومقدمة عن التأمين المستدام والاستثمار المسئول.

- **الرقابة المالية تلزم الشركات بالحصول على التقارير المطورة من قبل البورصة بشأن الشراء بالهامش لدعم الدراسات الائتمانية لعملاء الشراء الهامشي**

انتهت الهيئة بالتعاون مع البورصة المصرية من تطوير تقرير يرصد تطور عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش بالنسبة للعميل، على أن تتم إتاحته للجهات الحاصلة على موافقة الهيئة لتقديم التمويل الهامشي، وذلك لمساعدتهم على دراستها وتحليلها ليتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة بشأن تمويل العملاء بالهامش وفقاً لدرجة مخاطر العميل، وذلك دعما لاستقرار الأسواق وسلامة التعاملات.

يتضمن التقرير الجديد بيانات تفصيلية تخص كافة الأمور المرتبطة بعمليات الشراء بالهامش، ومنها نسب تركز وتوزيع التمويل الهامشي على الأوراق المالية مقسمة وفقاً لمؤشرات البورصة وعلى مستوى السوق وكذلك موقف العميل من حيث نسبة المديونية مقابل الضمانات، وكذلك توزيع الهامش على مستوى الشركات الأعضاء وترتيب هذه الشركات، فضلاً عن بيانات أخرى تتعلق بتاريخ تعاملات العميل وفقا لعدة محددات منها إيقاف العميل أو إيقاف أوراق مالية عليها هامش بمحفظته وكذلك موقف الأرصدة الصفرية.

وتأتي هذه الجهود من واقع متابعة وتحليل الممارسات الفعلية للجهات الحاصلة على موافقة الهيئة بمزاولة عمليات شراء الأوراق المالية بالهامش، وتقييم مدى الالتزام بدراسة وتحليل المخاطر قبل منح التمويل الهامشي وفقاً لحالة العميل وأداء الورقة المالية، حيث تم رصد العديد من الحالات التي كان يتوجب على تلك الجهات القيام بإجراء دراسة وافية عن حالة العملاء قبل منحهم تمويل لإجراء عمليات شراء بالهامش مما أدى إلى ارتفاع نسبة المخاطر في بعض الأوقات.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل متناهى الصغر؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg